العلاقات الصينية ــ الهندية
في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية

. عبد العزيز
مهدي الراوي(*)

المقدمة

قال الرئيس الصيني وين جيا باو لوفد هندي زائر لبكين في نيسان "ان الصين والهند قد تمتعتا خلال علاقة بلغ طولها سنة بعلاقات سليمة متبادلة بما نسبته % من الوقت، وكانت هناك مشكلات بنسبة %". وتعود نسبة %هذه الى الفترة مابين %". – %". حيث خضعت العلاقة بين جاري الهملايا الى الجمود العميق .

وقد بدأت مرحلة إعادة اكتشاف نسبة % بمصافحة طويلة بين الزعيم الصيني دينغ زياوبنغ ورئيس الوزراء الهندي راجيف غاندي في كانون الاول %"% وقد قطعت عملية التقارب مؤخرا خطوة طويلة الى الامام. (١)

وتبرز أهمية جمهورية الصين الشعبية في انها تغطي مساحة شاسعة تبلغ) كيلو متر مربع من شرق آسيا مما أتاح لها التجاور مع العديد من الدول حيث تحدها منغوليا وروسيا شمالا، وطاجاكستان وقيرغيزستان وكازاخستان من الشمال الغربي وأفغانستان وباكستان من الغرب، والهند والنيبال وبوتان ومينمار ولاوس وفيتنام من الجنوب. كما تجاورها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من الشمال الشرقي ولها ساحل طويل على المحيط الهادئ،وتعد الصين أكثر الدول سكانا في العالم وطبقا لتقديرات بلغ عدد سكانها ,, , نسمة أي ما يعادل % تقريبا من سكان العالم.

(*) كلية العلوم الاسلامية–جامعة بغداد.

(1) جيرام راميش.العلاقات الصينية–الهندية..المر يصير حلوا. المصدر http://alghad.dot.jo/print.html

أما الهند فتقع في الركن الجنوبي لآسيا، وهي كتلة بالغة الضخامة من اليابسة وصفها الجغرافيون بأنها شبه قارة، تحدها شمالا الصين والنيبال وبوتان، وفي الشمال الغربي أفغانستان وباكستان، وشرقا مينمار وبنغلادش، بينما يفصلها مضيق بالك وبحيرة ماتار عن جزيرة سريلانكا. وتشكل جبال الهملايا حدود الهند الشمالية وعلى امتدادها تقع هضبة التبت وبوتان وسكيم والنيبال وتبلغ مساحتها , مليون كم . وهي تأتي في الترتيب السابع من حيث المساحة بين الدول الكبرى في العالم. وقد بلغ عدد سكان الهند طبقا لاحصاء , حوالي ,, , نسمة وهي تأتي ثاني اكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان بعد الصين.

يمكن القول أن النظام العالمي الجديد الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، والذي عرف بأسم نظام القطبية الثنائية وكانت الحرب الباردة احد أهم ملامحه، هذا النظام انتهى فعليا مع نهاية العام , فهذه السنة شهدت تطورين متناقضين وان كانا قد حدثا في السنة ذاتها بل والشهر ذاته. أما التطور الأول فهو تفكك الاتحاد السوفيتي إلى مجموعة من الدول المستقلة وكان قد سبق ذلك تفكك الكتلة الاشتراكية ذاتها سنة , وبذلك إنهاء احد ركني نظام القطبية الثنائية. وتحول النظام العالمي إلى حالة القطبية الأحادية الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية. والتطور الثاني قرار أوربا الغربية أن تمتد سياسيا واقتصاديا حينما وقعت معاهدة ماستريخت في الشهر ذاته الذي سقط فيه الاتحاد السوفيتي، وقد ترتب على ذلك صعود القوة الأوربية.

وقد تأثرت آسيا بدورها ايضا بالتحولات العالمية السابقة الذكر،إذ اتخذ هذا التأثر أشكالا متعددة منها التطور الأمني للدول الآسيوية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي الذي كان يمثل العدو الأول لبعض الدول الآسيوية والحليف الأول للبعض الآخر، ومن ناحية أخرى حدثت تحولات واضحة في ادوار القوى الكبرى في آسيا بل وفي أدوار القوى الإقليمية الآسيوية ذاتها نتيجة تغير موازين القوى في القارة الآسيوية.

وتأتي هذه الدراسة في محاولة لبيان الآثار التي تركتها التحولات العالمية التي حدثت في أوائل التسعينيات على العلاقات الصينية – الهندية والتي تميزت بعقود طويلة من البرود السياسي بعد حرب الحدود بينهما عام والتي أدت إلى هزيمة القوات الهندية وسيطرة الصين على العديد من المناطق الحدودية المهمة ولذلك تبدو هذه

العلاقات وتطوراتها جديرة بالدراسة والاهتمام بعد هذه المرحلة المهمة من التطورات الإقليمية والعالمية .

جاءت الدراسة في ثلاثة مباحث وكالآتي:

المبحث الأول: **بدايات العلاقات الصينية – الهندية.**

المبحث الثاني: **ابرز معوقات العلاقات بين البلدين.**

المبحث الثالث: **مستقبل العلاقات وآفاق التعاون.**

المبحث الأول

بدايات العلاقات الصينية – الهندية

أعلنت جمهورية الصين الشعبية في تشرين الأول عقب انتصار القوات الشيوعية على حكومة الكومنتانج التي فرت الى جزيرة تايوان ولقي النظام الشيوعي الجديد اعترافا دوليا واسعا إلا أن حكومة الكومنتانج ظلت هي التي تمثل الصين في الامم المتحدة حتى العام .

اعتمدت جمهورية الصين الشعبية في سنواتها الأولى على المعونة الاقتصادية والعسكرية من الاتحاد السوفيتي وكان التخطيط الصيني قائما على النموذج السوفيتي ومنذ العام . قرر ماوتسي تونغ أن يطور نموذجا صينيا للشيوعية ونتيجة لذلك سحب الاتحاد السوفيتي كل معوناته الفنية للصين في آب . وزاد العداء الصيني للاتحاد السوفيتي مع نشوء نزاعات حدودية بينهما، والغزو السوفيتي لأفغانستان والدعم السوفيتي للغزو الفيتنامي لكمبوديا وغيرها [()].

ظلت الصداقة مع الصين حقيقة مقررة في سياسة الهند الخارجية خلال السنوات التي أعقبت الاستقلال، وكانت هذه الصداقة بادئ الأمر مع الصين الوطنية التي كان يحكمها شان كاي تشيك، ثم ومنذ نهاية سنة . مع النظام الشيوعي في بكين . وكانت الهند ثاني دولة غير شيوعية تعترف بحكومة ماوتسي تونغ. وسنة بعد سنة كانت الهند تأخذ زمام المبادرة في الإلحاح بتنفيذ مطالب بكين فيما يتعلق بمقعد الصين في الأمم المتحدة، وكان نهرو من اشد القادة انتقادا لسياسة الولايات المتحدة

([2]) **احمد عبد الحافظ. . جمهورية الصين الشعبية. في محمد السيد سليم ورجاء إبراهيم سليم (محرران). الأطلس الآسيوي. مركز الدراسات الآسيوية . جامعة القاهرة . . . . . - . .**

بعدم الاعتراف بالصين، وقد حث الغرب مرارا وتكرارا على الموافقة على (حقائق الحياة السياسية) في شرق آسيا.

ولهذا كانت الصداقة العميقة بين الهند والصين هي نقطة الارتكاز في علاقاتهما الثنائية المباشرة هذا إذا استثنينا قضية التبت. وقد اشترك نهرو وشون لاي معا في إعلان المبادئ الخمسة للتعايش السلمي تلك المبادئ التي تبنتها حوالي اثنتي عشر .ولة وجعلت منها أساسا لسياساتها الخارجية. وكانت زيارة نهرو للصين في العام مناسبة لإظهار العواطف المشتركة والثقة المتبادلة بين البلدين أمام العالم بأسره ( ).

وكانت الصداقة بين البلدين، صداقة فريدة من نوعها، إذ انها قامت بين الهند الحيادية والديمقراطية والمرتبطة مع الغرب باختيارها لنوع سياستها ونظامها الاقتصادي ونظريتها الاجتماعية وبين دولة شيوعية تتلقى معونات من الاتحاد السيوفيتي ،ولكون الدولتان أكثر بلدان آسيا سكانا وأهمية وأكثرها قوة فإنهما منافسان بارزان في التأثير على نطاق واسع في البلدان غير المنحازة في منطقة جنوب شرق آسيا. كما أن ساسة الهند يعدون الصداقة مع الصين أمرا بالغ الأهمية وان كان بعض المثقفين قد بدأوا يتحفظون في هذا الصدد( ) .

أخذت السياسة الخارجية الهندية شكلها بعد سنين من الأحداث المهمة والتعقيدات، فان كان هذا الشكل صحيحا أو مغلوطا فان القادة الهنود يعتقدون بان هذه السياسة تعكس احتياجات وأهداف الأمة الهندية بصورة دقيقة ومن هذه الاحتياجات بالطبع هو ما ينتج عن مشكلتها الاقتصاديه. ان الهند بحاجة إلى مدة من السلم تستطيع بواسطتها إنماء وتطوير مصادر ثرواتها الاقتصادية والبرهنة على رسوخ قدمها في عالم التكتيك الديمقراطي.

ان معظم الهنود يعرفون مدى قوة الصين وأنهم غير مرتاحين منها، غير انه بالنظر لعدم وجود تجربة سابقة لهم مع الاستعمار الشيوعي فإنهم كانوا غير قلقين منها، وأكثر من هذا فإنهم اعتقدوا بان الروابط التي تربط الصين بروسيا لن تدوم

---

(3) ميشيل بريشر . صورة زعيم جواهر لآل نهرو . ترجمة نخبة من الجامعيين . منشورات المكتبة الأهلية. بيروت . . .

(4) ميشيل بريشير . مصدر سابق. .

ابدا.وعند هذه النقطة نرى أنفسنا أمام الحقيقة التي تفرض نفسها على غيرها وهي: احتمال ظهور الصين والهند بمظهر المتنافسين من اجل زعامة آسيا، بل ربما سيصحب هذه المنافسة نوع من الصداقة التي سيعبر عنها بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي بدلا من التعاون العسكري().

وبالفعل في العام ساءت العلاقات بين البلدين بسبب دخول الجيش الصيني إلى منطقة التبت، وساءت كذلك في العام بسبب اقتراح هندي حول تبادل الأسرى في الحرب الكورية، وتزايد النشاط الصيني عبر جبال الهملايا، تلتها حقبه من التحسن بعد توقيع معاهدة التبت واتفاقية المبادئ الخمسة في العام .

ففي نيسان العام وعلى إثر زيارة نهرو إلى بكين تم عقد اتفاقية بين رئيسي وزراء البلدين حول التبت تضمنت خمسة مبادئ سميت فيما بعد بـ (الباتشيتلا) والتي تنص على() :

). تبادل السيادة والسلام بين دول العالم كافة.

. عدم اعتداء دولة على أخرى.

. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

. المساواة وتبادل المنفعة بين دول العالم كافة.

. التعايش السلمي بين مختلف أنظمة العالم والسلام الدولي.

إلا أن هذا الاتفاق لم يمنع من تصاعد حدة التوتر بين البلدين في العام إثر اندلاع ثورة التبت وتدخل الصين لإخمادها بالقوة، وفرار (الدلاي لاما) زعيم التبت الروحي ولجوئه إلى الهند واحتلال الصين لبعض المواقع على الحدود الشمالية الهندية، مثل موقع (لونجو) مما أدى إلى حدوث مناوشات متقطعة بين

([5]) جستر باولز. الآفاق الجديدة للسياسة العالمية ودور الشرق الأوسط. ترجمة .أبراهيم عبد الرحمن. منشورات دار مكتبة الحياة . بيروت . . – .

([6]) ولاء عبد الباقي الرويشدي، السياسة الخارجية الهندية. المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية. الجامعة المستنصرية. بغداد . . .

([7]) ولاء عبدالباقي. مصدر سابق ص . .

الطرفين انتهت في العام بالتقدم العسكري الصيني نحو الهند مهددا مقاطعة آسام الهندية مما دفع الهند إلى طلب المساعدة الدولية، وقد سارعت الولايات المتحدة ودول الغرب بتقديم المعونات العسكرية للهند دون اعتبار لاعتراضات الباكستان مما اضطر القوات الصينية التراجع إلى الحدود السابقة.

وعلى الرغم من أن النزاع الهندي – الصيني كان قد نتج عن وضع سابق لم يعمل المتنازعون على خلقه، إذ كانت الحدود الهندية غير مستقرة بسبب سياسة الحكومة الصينية السابقة التي انتهت في العام والسياسة البريطانية التي حكمت الهند حتى العام فان ذلك لا يمثل كل الحقيقة، إذ ان حدة التناقض بين البلدين يرجع الى الإحساس المتزايد لدى الصين بان الهند أصبحت تمثل شوكة في خاصرتها وسدا أمام انتشار استراتيجيتها العالمية، فضلا عن محاولات الهند كسب ود الدول النامية، والعلاقات الهندية القوية مع الاتحاد السوفيتي وحركة السياسة الخارجية الصينية الرامية إلى احتواء التأثير السوفيتي().

وقد تكون متطلبات الإستراتيجية الصينية تقتضي بالضرورة إقصاء نفوذ الهند كخطوة أولى في محاولة دعم نفوذها كقوة آسيوية متفوقة خصوصا على الدول الصغيرة في جنوب شرق آسيا وعزل الهند عن تلك المناطق على أساس الإستراتيجية الصينية القديمة التي ترى **(أن اسر الإمبراطور يؤدي إلى السيطرة على النبلاء)**.

في ضوء ما تقدم نجد أن مسيرة العلاقات بين البلدين أدت إلى قيام تنافس واضح على البناء العسكري وتقويته وعلى الرغم من محاولات التقارب وتطبيع العلاقات بينهما إثر تبادل الزيارات بين المسؤولين في البلدين خصوصا بعد العام اذ كان طابع الحذر والارتياب مميزا للعلاقة بينهما ويعود ذلك إلى ازدياد شك القادة الهنود بالنوايا الصينية.

وشهد العام زيارة رئيس الوزراء الهندي راجيف غاندي الى الصين والمباحثات حول النزاع الحدودي الذي أدى إلى حرب ، وفي أيلول وقَّع الجانبان اتفاقية حول خفض قواتهما على الحدود وحل النزاع بالطرق السلمية، واستمرت المباحثات في العام ، وفي كانون الأول اتفق الجانبان على إجراء تدريبات عسكرية مشتركة في منتصف العام وفي آب أكد الجانبان على أنهما سيسحبان قواتهما من أربعة مواقع حدودية في ولاية (اورنجال براديش)، كما

حدث مزيد من التقدم في الجولة التاسعة لمباحثات الحدود الصينية–الهندية التي عقدت في تشرين الأول ، واستمرت المفاوضات في آب ولكن ظلت العديد من القضايا موضعا للخلاف بين البلدين وأبرزها مسألة التعاون النووي الصيني – الباكستاني( ) .

أدت التفجيرات النووية التي أجرتها الهند وباكستان في آيار إلى لفت أنظار العالم إلى منطقة غالبا ما أغفل العالم أهميتها السياسية والاقتصادية والإستراتيجية ولم يسفر وجود دولتين نوويتين في منطقة جنوب آسيا عن تغير نظرة العالم إلى هذه المنطقة فحسب بل أدى أيضا إلى إثارة نقاشات جادة حول معادلة توازن القوى الوليدة في جنوب آسيا.

وإذا كان قرار إجراء اختبارات نووية قد أدى إلى مزيد من الاختلال في التوازن الإقليمي العام، فانه لم يغير الحقائق الإستراتيجية على أرض الواقع ولم يتسبب في خلل استراتيجي كبير من نوع جديد، بل الواقع أن كثيرا من قواعد اللعبة التي كانت متبعة قبل آيار لا تزال سارية اليوم وما أحدثته هو تركيز الانتباه الشديد على الدلالة الإستراتيجية لجنوب آسيا ( ) .

وتتبع سياسة الأمن القومي الصيني مبادئ واضحة وأنماطا متمايزة سواء من منظور دولي أو من وجهة نظر تتعلق بجنوب آسيا، وتعنى سياسة الأمن القومي الصيني في جوهرها ببقاء النظام القائم على رأس السلطة، وتولي الصين اهتماما كبيرا على وجه الخصوص بمنع تكرار الاضطرابات العديدة التي وقعت في بداية تسعينيات القرن الماضي. ويمارس الصينيون من الزاوية النظرية السياسة الواقعية (Real Politic) وهي سياسة تحقيق المصلحة بأي وسيلة كانت بالتركيز على الاعتبارات العملية البحتة بغض النظر عن الاعتبارات الأخلاقية أو الأيديولوجية على طريقة (كار ومورجنثار وكيسنجر) وهم من أشد المؤمنين بمفهوم توازن القوى في السياسة الدولية.

(() احمد عبد الحافظ . مصدر سابق ص .

([9]) كرستيان كوخ، الصين والأمن الإقليمي في جنوب آسيا، في توازن القوى في جنوب آسيا ، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي ، . – . .

والهدف الرئيس للسياسة الخارجية الصينية هو منع ظهور أي ند ينافسها في آسيا أو على الأقل تحييد أي مزية قد تكون لدى أي منافس عن طريق التحالف مع دول أخرى. وينتج عن هذه السياسة وعلى نطاق أوسع وأكثر تجريدا أن يتم الاعتراف بالصين زعيمة لما يسمى بعالم عدم الانحياز النامي والمتحدثة باسمه. وتعتز الصين اعتزازا كبيرا بتصوير نفسها كقوة كبرى غير استعمارية تدافع عن مصالح المحرومين أو من يطلق عليهم (الذين لا يملكون) في النظام الدولي، والمفهوم الأخير يلعب دورا اساسيا في تحديد علاقة الصين بالدول الأخرى في المنطقة وخصوصا الهند ( ) .

ان السياسات التي تحكم العلاقات الصينية – الهندية غير مفهومة بالكامل كما أن الدور الذي تقوم به الصين في منطقة جنوب آسيا غير مفهوم، اضافة إلى أن الطبيعة الدقيقة للتنافس الاستراتيجي بين الصين والهند محيرة، واستحواذ الصين على تفكير الهند يشبه استحواذ الهند على تفكير باكستان ومع ذلك وعلى الرغم من وجود نزاع حدودي بين البلدين وتنافس (نفسي) بينهما. لا بد من إثارة بعض المسائل الحادة، مثل إذا كان هذا النزاع أو ذاك التنافس مبررا كافيا للقضاء على اكثر من مليارين من البشر (٠).

المبحث الثاني

أبرز معوقات العلاقات بين البلدين

سجل لنا التاريخ أن العلاقات بين الدولتين كانت طيبة نسبيا وكانت للهند في عهد نهرو رؤية تصور فيها شراكة محتملة بين الهند والصين في آسيا، وجاء في احد تصريحاته في الخمسينيات : **(أن أهم شيء للسلام في آسيا من العالم هو سلوك كل من الهند والصين تجاه بعضهما ودرجة التعاون التي تبديانها في علاقاتهما المتبادلة)** (٤) .وقد قام كل من نهرو وشوان لاي بزيارة عاصمة البلد الآخر خلال تلك الفترة.

وفي حديث آخر يوضح نهرو أهمية التعاون بين البلدين على الرغم من الاختلاف في العقائد والأصول ويقول : **(كل من الصين والهند لهما الإرث المعروف**

( ) كريستيان كوخ . مصدر سبق ذكره .) : (.

(١) المصدر نفسه،ص : (– : (.

[12]Jawaharlal Nehru Indian's foreign policy. Government of India 1961. P306

والشخصي، كل له الإرث الثقافي الخاص به، وفي العديد من الأوجه هناك اختلاف وقد نمى وفقا لمعتقداتهما، ولهذا وعلى الرغم من هذه الاختلافات لدينا ج وأصدقاء جيدين ولم ندخل في نزاع مع بعضنا خلال قرون من التاريخ)( ) .

إلا أن العلاقات الصينية – الهندية واجهت بعض الصعوبات وازداد التوتر نتيجة تكثيف الصين لوجودها العسكري في منطقة التبت تأكيدا لذاتها وتكرارا لتحركات عسكرية في مناطق حدودية، ولم تكن هناك محاولة جادة لترسيم كل الحدود بين الدولتين، وجاءت انتفاضة سكان التبت في العام – وما اعقبها من تطورات مهمة أدت الى اندلاع حرب حدودية بين الدولتين استطاعت الصين فيها أن تلحق هزيمة كبيرة بالقوات الهندية في العام – ( ) .

واشتمل النزاع الحدودي الصيني – الهندي على مسافة تزيد عن , ميل من الحدود المشتركة وتقسم إلى ثلاث قطاعات : الغربي، والأوسط، والشرقي( ).

أولا: القطاع الغربي: ويشمل الحدود القائمة بين كشمير من جهة وسينكيانج وتركستان (الصينية) والتبت من جهة أخرى . ويبلغ طول هذه الحدو. , ميل، وتبدأ من ممر كراكورم في أقصى شمال شرق كشمير حتى حدود منطقة سبيتي والتبت شمال تقاطع نهر سوتلج مع سلسلة الهملايا. وتشغل منطقة النزاع هنا مساحة قدرها حوالي , ميل مربع.

ثانيا: القطاع الأوسط: ويضم خط حدود ولايات اوتاربرأيش، وهيماتشال براديش، والبنجاب ويمتد لمسافة ميل على طول الهملايا من نهر سوتلج حتى حدود نيبال ولا تزيد مساحة المنطقة المتنازع عليها على حوالي ميل مربع.

ثالثا: القطاع الشرقي: ويتعلق بخط مكماهون الذي يحتوي سلسلة همالايا آسام الواقعة بين دولة بوتان الهملاوية (بورما) ويزيد طول الحدود في هذا القطاع على ميل .

وعلى الرغم من أن هذا الصراع ظل خافتا بين الجانبين منذ ذلك الحين، إلا انه أفرز العديد من المظاهر والتجليات التي حكمت العلاقات الثنائية بين الدولتين،

---

[13] **Ibid. 307**

(14) **كريستيان كوخ. مصدر سبق ذكره. .**

(15) **صباح محمود محمد وآخرون. الجغرافية السياسية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطابع جامعة الموصل، بلا، ص .**

وتراوحت هذه المظاهر بين سباق التسلح التقليدي والنووي، وصراع النفوذ بين الجانبين، بالإضافة إلى اتجاه كل طرف منهما نحو بناء تحالفات مضادة للطرف الآخر، حيث كثفت الصين علاقات التعاون السياسي والعسكري مع باكستان التي تعد العدو اللدود للهند، بينما كثفت الهند من جانبها تعاونها السياسي والاقتصادي والعسكري مع الاتحاد السوفيتي السابق الذي كان الخصم الإيديولوجي اللدود للصين منذ الستينيات من القرن الماضي( ).

في ظل هذه الوضعية ظلت الهند تنظر إلى الصين بوصفها مصدر التهديد الرئيس لها منذ هزيمتها العسكرية في العام وقد ازداد الإحساس الهندي بالتهديد الصيني عقب قيام الصين بإجراء التفجير النووي الأول لها العام شعرت الهند بعد ذلك أنها متخلفة عن الصين من حيث القوة والوضع الاستراتيجي،مما دفع الحكومة الهندية وقتذاك إلى بدء تنفيذ برنامج لبناء السلاح النووي وبات واضحا أن سياسة الأمن القومي الهندي ظلت محكومة بصورة تقليدية بمتابعة التطورات الجارية في القوة العسكرية الصينية. وقد ازداد هذا التوجه خلال السنوات الأخيرة حيث أصبحت الهند تولي اهتماما كبيرا للتطورات الحالية والمستقبلية في القوة العسكرية الصينية التقليدية والنووية، بالإضافة إلى رصد ومتابعة التعاون الاستراتيجي والنووي بين الصين وباكستان.

أما على الجانب الصيني، فكان النظر دوما إلى الهند كونها مصدر التهديد الرئيس للصين، وبالذات في ظل علاقات الصداقة القوية بين الهند وروسيا. والحقيقة أن الصراع بين الهند والصين لا يرتكز في حقيقة الأمر على تهديدات حقيقية متبادلة بين الجانبين، ولكنه يمثل صراعا على النفوذ الإقليمي في منطقة جنوب آسيا. كما يمثل انعكاسا لمحاولة كل دولة منهما في أن تصبح الدولة الإقليمية العظمى بدون منازع. وعلى الرغم من أن الهند تعد متخلفة عن الصين في العديد من مقومات القوة الشاملة، إلا أنها لم تتوقف عن محاولة تحقيق التكافؤ مع الصين في المجالات الاقتصادية والعسكرية وكان إجراء التجارب النووية الهندية هو العلامة الواضحة في هذا الاتجاه. ومع ذلك فقد قام الجانبان الهندي والصيني خلال المدة القصيرة الماضية

([16]) محمد محمد سطيحة.. حرب الحدود الهندية – الصينية . مجلة السياسة الدولية . العدد . . أكتوبر
. .

بالاتفاق على العديد من اجراءات بناء الثقة في المجال العسكري مثل الالتزام بإجراءات معينة في المناورات العسكرية التي يقوم بها كل طرف بما لا يشكل استفزازا للطرف الآخر وغير ذلك من الإجراءات ( ) .

وعندما تقاس القوة العسكرية كميا من حيث عدد الرؤوس النووية الإستراتيجية وتجارة السلاح العالمية وقوة العمل العسكري تأتي الصين كواحدة من أعظم خمس قوى عسكرية في العالم وذلك على الرغم من أن التقديرات الغربية ترى أن الترسانة النووية الصينية لا تزيد نسبتها على : من الترسانة الأمريكية والروسية.

وقد قطعت الصين شوطا طويلا في مجال التسلح النووي، وأصبحت ق نووية لا يستهان بها من قبل القوى النووية الأخرى في العالم بصفة عامة. وفي القارة الآسيوية بصفة خاصة ولا سيما أن الصين تعد الدولة الآسيوية الوحيدة التي تنشر أسلحة نووية، وهي ثالث اكبر دولة نووية من حيث عدد مركبات نقل الأسلحة النووية متفوقة على كل من بريطانيا وفرنسا منذ أواخر عقد السبعينيات من القرن الماضي.

بالمقابل قطعت الهند شوطا طويلا في مضمار التنمية الاقتصادية والتكتل السياسي ودخولها النادي النووي والتحديث الصناعي وتطوير صناعتها الالكترونية التي يعمل فيها زهاء ثلاثة ملايين عالم، ناهيك عن استقطاب الاستثمارات الضخمة من مختلف أنحاء العالم مما جعلها مؤهلة للانضمام إلى جانب اليابان والصين وروسيا في نادي العمالقة الآسيويين.

وعند الموازنة بين القوات العسكرية للبلدين نلاحظ الاختلال الواضح لصالح الصين في الجوانب كافة. ولعل التجارب النووية الهندية العام تشكل محاولة هندية في هذا السياق إلى جانب موضوع علاقاتها مع باكستان. كما أن القدرة الهندية على مجاراة الصين في مجال سباق التسلح تبقى محدودة كما يقول مدير معهد الخدمات الموحدة الهندية ساتش نامبيار. في الوقت الذي تدرك فيه الصين أن تصعيد سباق التسلح التقليدي والنووي سوف يضر بخطط النمو الاقتصادي لديها( ) .

---

(17) احمد إبراهيم محمود. الهند القدرات الوطنية والعلاقات الإقليمية. مجلة السياسة الدولية. العدد . أكتوبر . . . .

(18) عبد العزيز حمدي عبد العزيز. قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا . مجلة السياسة الدولية . العدد . يوليو . (. - . .

ومن العقبات المهمة أمام تطور العلاقات الصينية – الهندية هو العلاقة المتميزة بين الصين وباكستان، فقد قدمت الصين الدعم لباكستان بعد التفجير النووي الهندي العام . .واصبح التعاون النووي بين البلدين جزءا من الجهود الداعية من بكين لبناء حلف سياسي وثيق مع اسلام اباد ،وكان تطوير الرادع النووي الباكستاني مستحيلا بدون مساعدة الصين فالتعاون الاستراتيجي الصيني مع باكستان يعكس رغبة بكين القوية لموازنة الهند في شبه القارة الهندية.

وكان ذو الفقار علي بوتو قد وقَّع اتفاقا مهما مع الصين في حزيران العام لضمان مساعدة صينية واسعة المدى في تطوير برنامج باكستان للأسلحة النووية، كما أن الصين ساعدت باكستان في نقل معلومات تصاميم أسلحة نووية،ومعلومات تجارية، معدات تخصيب وتزويد بالماء النقي .... الخ.
الصين مساعدات تقنية العام وأوضح تقرير في العام أن مسؤولين في الحكومة الأمريكية كانوا مشتركين في تقارير استخبارية أوضحت أن الصين ساعدت باكستان في محاولتها تطوير قدراتها في تخصيب اليورانيوم للاستخدام كسلاح ( ) .

وأدى ضعف القاعدة التكنولوجية الباكستانية إلى دفعها لطلب المساعدة الخارجية للوصول إلى أهدافها في تصنيع الصواريخ المختلفة ، وسعت العديد من الدول لتوفير بعض المساعدة. ولكن المساعدة الأكثر كانت من الصين فالتكوين الصيني في برنامج الصواريخ والفضاء كان وثيقا جدا ،فقد وفرت لباكستان نظام صواريخ متكامل، تصنيع الأجزاء ، تدريب كامل، ومساعدة تقنية وفي العام أعلن محمد خان جو نيجو رئيس الوزراء الباكستاني أن الصين قد ساعدت في تطوير مصنع محركات الصواريخ للأقمار الصناعية، وهذه التقارير عن المساعدة الصينية في برنامج الصواريخ الباكستانية قدمت الشرعية لباكستان في السعي لتوقيع مذكرة تعاون مع الصين في العام لمدة عشر سنوات تعاون وتحديدا في مجال المشتريات العسكرية ( ) .

([19]) ستار الدليمي. برنامج السلاح النووي الباكستاني. في ملف الخيار النووي العربي بين الاتجاهين القومي والإسلامي. مركز الدراسات الدولية . جامعة بغداد. . . – . .

([20]) راجيتا براي . برنامج الصواريخ الباكستانية . ترجمة ستار الدليمي . محطات إستراتيجية. العدد . . مركز الدراسات الدولية . جامعة بغداد . . . – . .

ومهما يكن منطق الصين في التعاون العسكري مع باكستان فان الحقيقة هي أن الصين مستمرة في تزويد الصواريخ وتكنولوجيا الصواريخ إلى جيرانها والذي يؤدي إلى تهديد الأمن القومي في الهند وعموم المنطقة.

في ضوء كل ما تقدم نجد ان العلاقات الهندية– الصينية ظلت تعاني في معظم احوالها من الصراع والتوتر، بسبب نزاعات الحدود تارة، والتنافس الاقليمي تارة اخرى، كما لعب المتغيران الامريكي والباكستاني دورا مهما في توجيه مسار العلاقات الصينية–الهندية ،ففي الوقت الذي كانت فيه العلاقات الصينية–الامريكية غير مستقرة بصفة عامة خلال العقد الاخير من القرن العشرين بسبب الخلاف حول عدد من القضايا مثل حقوق الانسان والدعم الامريكي لتايوان ،فان العلاقات الامريكية–الهندية على الجانب الاخر كانت تشهد تحسنا واضحا في كثير من المجالات باستثناء العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على الهند عشية التفجيرات النووية الهندية عام –.

اما العامل الباكستاني فيبرز تأثيره على العلاقات الهندية–الصينية في الدعم الذي تحصل عليه باكستان من الصين خاصة في مجال التكنولوجيا النووية ،فضلاً عن تأييد الصين لباكستان في مواجهة الهند ،حيث عمدت الصين الى استخدام باكستان من اجل احتواء الهند والحيلولة دون صعودها كمنافس لها .ومع ذلك لم يغب عن فكر قادة البلدين ان ثمة مصالح واهتمامات مشتركة بينهما ،وفي مقدمتها العمل على وضع حد لنظام القطبية الاحادية والهيمنة الامريكية باعتبار انه ليس في صالح اي منهما ،اضافة الى التعاون في القضايا المتعلقة بمكافحة الارهاب الذي يشكل تهديدا امنيا لكل منهما .

المبحث الثالث

مستقبل العلاقات وآفاق التعاون

ان الحديث عن المستقبل يبرز ان هناك مدرستين متمايزتين في الرؤية المستقبلية لهذه العلاقات المدرسة الاولى: ترجح اتجاه الدولتين الى مزيد من علاقات التعاون بما يخلق مستقبلا ما يعرف بالتطبيع الصيني–الهندي، اما المدرسة الثانية: فترى انه على الرغم من هذه العلاقات التعاونية فان الاتجاه الغالب سيكون استمرار حالة العداء الازلية التي رافقت الدولتين لامد طويل .(٤)

ويعتقد انصار المدرسة الاولى ان زيارة رئيس الوزراء الهندي "راجيف غاندي" الى الصين في العام □ كانت علامة بارزة في العلاقات الصينية–الهندية ،ثم جاء عقد التسعينيات ليساهم في مزيد من العلاقات الايجابية ،وذلك بفعل التحول الذي شهدته الرؤية الاستراتيجية الهندية ،وكان انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي عاملا اضافيا في تحول تلك الرؤية ،اما اهم العوامل تاثيرا فكان ذيوع برامج التحرر او الليبرالية الاقتصادية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ، والتي انتهجت فيها الحكومات الهندية المتعاقبة سياسات خارجية تتلون بلون البرجماتية اكثر من تلونها بلون الايديولوجيا .

وقد بدت ملامح هذا التقارب بين البلدين في بعض الامور التي ابرزها:

تطور ملحوظ في العلاقات التجارية والتعليمية والثقافية، وجهودكثيرة لتجاوز الحساسيات الحدودية ، وتقدم واضح في مجال الحد من مخاطر اسلحة الدمار الشامل (اتفاقية حفظ السلام والهدوء العام □ ،واتفاقية "مقاييس بناء الثقة في العام □

([21]) العلاقات الصينية– الهندية .تطبيع ام تصادم ،قراءة وترجمة نسرين حامد فهمي ، المركز الباكستاني للدراسات الاقليمية / // □ .انترنيت .

، تدشين حوار امني بين الطرفين في عامي ، زيارة "فاجبايي" للصين في العام التي كانت سببافي وضع اساس التقارب بين البلدين عبر تقزيم المشاكل ذات المدى البعيد بينهما واستغلال الفرص الجديدة للتعاون الاقتصادي بينهما ،وقد قام كل منهما بالفعل بارضاء الاخر (اعتراف الهند الرسمي بسيادة الصين على التبت ، واعتراف الصين في المقابل بسيادة الهند على مملكة "سيكيم" السابقة ، والشروع في حل مشكلة الحدود بين الصين والهند على اساس مبدأ "التعايش السلمي" واتفاق الدولتين في ( ) مارس على توطيد العلاقات العسكرية عبر تبادل الخبرات والتدريبات)( ) .

وعلى الوجه النقيض ،فان المدرسة الاخرى تقول :ان القوى الكبرى بطبيعة تكوينها تميل الى مراجعة المبادئ الاساسية لرؤاها الفكرية ،ومن ثم تكون اكثر استعدادا للهجوم والتصادم وهي تطمح ايضا الى القوة والى بسط هيمنتها الاقليمية عبر الاراضي والبحار ،وهذا ما ينطبق بالضبط على الصين والهند ،فهما عملاقان آخذان في بسط هيمنتهما الاقليمية في اسيا . ومتشابهان في تعداد السكان ومختلفان في الروئ والافكار ،وهو ما يبشر بتوجه تلك العلاقة بينهما الى حلبة التنافس لا الى افاق التعاون.

وترى هذه المدرسة انه على الرغم من مظاهر التقارب التي حدثت بين العملاقين في العامين الاخيرين ،فان نقاط الاختلاف قد فاقت نقاط الائتلاف على جميع المستويات الدولية والاقليمية والثنائية . فعلى المستوى الدولي–على سبيل المثال– ان الصين يتعارض بشدة الاحادية الامريكية وتدخلاتها الوقائية؛ بينما توافق الهند على تلك العقيدة "الوقائية"وعلى المستوى الثنائي مازال العملاقان خلافاتهما حول السياسة النووية ،حيث قامت الهند بتأييد المبادرة الامريكية للدفاع الصاروخي الوطني ،بينما قامت الصين بالاعتراض عليها بشدة. وهناك ايضا التعاون النووي الهندي مع الولايات المتحدة.

وما يثير الصين ايضا هو الطموحات الهندية الاقليمية في ظل ذلك المناخ التجاري المنعش بالمنطقة ،لاسيما ان الهند قد شرعت بتوقيع العديد من اتفاقيات التجارة الحرة مع دول اسيوية مختلفة امتدت من وسط جنوب اسيا ثم شرقها وهي

---

(22) **العلاقات الصينية الهندية: تطبيع أم تصادم ، مصدر سبق ذكره.**

متفوقة بجدارة على الصين في مجالي التكنولوجيا المعلوماتية وتصنيع الادوية (توجد (شركة هندية لتكنولوجيا المعلومات مع الصين).

وعموما وعلى الرغم من كلتا المدرستين لديهما من الادلة ما يثبت وجهة نظرهما ،فانه يمكن القول ان العلاقة الصينية–لهندية هي مزيج من التنافس والتعاون،فكما يتصارع العملاقان،من اجل النفوذ والقوة في اسيا،فهما يشتركان ايضا في مصالح عدة تمتد من حفظ الاستقرار الاقليمي واستغلال الفرص الاقتصادية الى اكتشاف الاسواق الجديدة.وضمان الحصول على مصادر الطاقة وتحسين التجارة الاقليمية .ومن ثم ،فانه على الاصعدة الاقتصادية والثقافية والتجارية والبيئية يمكن للعملاقين ان يتقاربا ويتعاونا اكثر من ان يتصادما ويتنازعا ،حيث لم يتردد العملاقان الاسيويان ان يستفيدان كل الاستفادة من تلك التجمعات الاقتصادية الاقليمية التي نشأت في العقد الماضي لكي تخفف قليلامن الاثار الشرسة للعولمة الاقتصادية .

ويمكن القول انه لا يمكن للعملاقين ان ينعما بالاستقرار في المنطقة الا اذا اتخذا موقفا اكثر اتزانا في توجههما نحو منطقة جنوب اسيا لتقي المنطقة من اندلاع سباق نووي هندي–باكستاني طويل الامد ،كما ان الصين تدرك ان تحالفها مع باكستان يوفر لها الوصول الآمن الى القواعد البحرية في "كالاتش" "واورمارا" " " الغربية لمدخل الخليج العربي ووسط اسيا،نظرا لان موقع باكستان الجغرافي يطل على مداخل ثلاثة (جنوب وغرب ووسط اسيا) وترى الصين ان باكستان هي الاقدر على منع امتداد الهيمنة الهندية في جنوبي اسيا، ومن ثم ،فانها تضخ معوناتها الاقتصادية الضخمة في قلب باكستان.

وضمن هذا السياق نجد ان من أولى المهام للسياسة الخارجية الصينية في الفترة الأخيرة هو تطبيع علاقاتها مع الدول الأخرى خاصة جيرانها في دول رابطة جنوب شرق آسيا، فبعد إقامة علاقات رسمية مع ماليزيا وتايلاند والفلبين في السبعينات من القرن الماضي. اتجهت بعد ذلك إلى اكبر دول الرابطة وهي اندونيسيا وقد تم بالفعل استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما في . وهو ما يمثل انجازا مهما للدبلوماسية الصينية، وقد ساعد الصين في تنويع علاقتها مع هذه الدول

محاولاتها المكثفة لتحسين صورتها الخارجية والتودد لدول المنطقة من خلال تبادل الزيارات بين كبار المسؤولين ( ) .

وعلى الرغم من أن القوة الصينية المتنامية واتجاه القيادة الصينية نحو تحقيق وحدة الصين الطبيعية من خلال استعادة هونغ كونغ عام ، ومكاو عام والبحث عن وسيلة لعودة تايوان، إلا أن هناك بعض مؤشرات التراجع عن الاتجاه المركزي في الدولة الصينية والاختلاف في درجة التطور السياسي والاقتصادي بين أقاليم الدولة. وتثير مسألة عودة تايوان الخلاف الواضح في النظام السياسي بين هذين الإقليمين والدولة، كما أن الأقاليم الصينية الأخرى تواجه إشكالية التباين في مستوى الثروة الاقتصادية والتقدم التكنولوجي الأمر الذي سيؤدي إلى انقسام الصين إلى أقاليم غنية وأقاليم فقيرة وهذا ما سيترك تاثيرا واضحا على مستوى الوضع الأمني في منطقة آسيا (() .

ومن الناحية السياسية وعلى الرغم من أن النظام السياسي الصيني يتمتع بقدر كبير من الاستقرار إلا أن طبيعته الشمولية المتمثلة في غياب الديمقراطية وعدم احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بالإضافة إلى بدء معاناة الحزب الشيوعي الصيني من أزمة الشرعية السياسية نتيجة التحولات الاقتصادية فضلا عن احتمالات التفكك القومي لبعض الأقاليم الصينية التي قد تطالب بالانفصال تأثرا بالنزعات الانفصالية في الدول المجاورة لها، كل ذلك يعد نقاط ضعف قد يعاني منها النظام السياسي الصيني مستقبلا.

ومنذ أن انتهجت الصين سياسة الباب المفتوح فإنها قد برزت بصورة متزايدة على أنها لاعب مهم في الأسواق العالمية، وما بين عامي التجارة الخارجية للصين بدرجة كبيرة جعلتها في المرتبة الحادية عشر بين الدول التجارية في العالم، بالإضافة إلى ذلك أضحت الصين سوقا مهما للاستثمار الأجنبي المباشر حيث وصل حجم الاستثمارات الأجنبية فيها العام نحو , مليار دولار، وبلغ عدد المشروعات الاستثمارية الأجنبية في الصين عام نحو

---

(23) احمد فارس عبد المنعم. تحولات ادوار القوى الإقليمية في آسيا. في محمد السيد سليم (محرر) . آسيا والتحولات العالمية. مركز الدراسات الآسيوية. جامعة القاهرة.) . . (. .

(24) محمد سعد أبو عامود . الاشكاليات الجديدة للأمن في آسيا. في محمد السيد سليم (محرر) . مصدر سبق ذكره . . .

ألف مشروع قيمتها) , مليار دولار دخل منها حيز التنفيذ حوالي . ألف مشد), ( ) .

ولا شك بان الصين والهند متنافستان . فقد اصبحت الصين فعلا مصنع العالم ، بينما تحولت الهند بالتدريج الى مختبر العالم ، والمكتب الخلفي له ، وتسعى الصين الى ان تضاهي اندفاعات الهند في البرامجيات والخدمات المخصصة لتكنولوجيا المعلومات ، بينما تهدف الهند الى مضاهاة نجاح الصين الباهر في التصنيع.

وتسعى الصين والهند بعدائية الى الحصول على امتيازات الهايددروكاربون في شرق اسيا وغربها ، وروسيا وامريكا اللاتينية وافريقيا.وهما في السودان شريكان متضاربان ،ويقوم كلا البلدين بتوسيع قدراتهما العسكرية ،لكن ما تشير اليه زيارة السيد وين هو ان المنافسة لايجب ان تعني بالضرورة المواجهة والصراع، وان مناطق التعاون والترابط يمكن تفعيلها في حقيقة الامر.

من الواضح ان التجارة تشكل احد المواضيع الملائمة للمصلحة المتبادلة،وقد قرر الطرفان دراسة امكانية عقد اتفاق للتجارة الحرة،وفي العام
تجاوزت قيمة التجارة الثنائية بليون دولار ،وهو ما شكل جزءا صغيرامن التجارة الدولية الصينية ولكنه يشكل ما نسبته الى % من تجارة الهند .وعلى العكس من المخاوف الهندية فان ميزان التجارة في صالح الهند وصناعة الصلب الهندية قد احرزت نجاحا غير عاديا في الاسواق الصينية وقد وضع البلدان هدفا وهو تحقيق بليون دولار بحلول العام لكن الاستمرار ضمن هذه التوجهات سيتم الوصول اليه في السنة القادمة ،ويأخذ الاستثمار بدوره مكانا فيما يجري حيث تنهمك الشركات الصينية في خلق حضور لها في قطاعات الاتصالات والسلع الاستهلاكية بينما تهتم الشركات الهندية بالصناعات الدوائية والهندسية وتكنولوجيا المعلومات والشيء الاهم هو انه بينما تهدف الهند اساساالى تجنب اغراق الصين لاسواقها فان رجال الاعمال الهنود قد طرحوا مخاوفهم من الصين ولديهم درجة من الثقة بالنفس

([25]) **احمد فارس عبد المنعم . مصدر سبق ذكره .** – .

مفتقدين ماكان عليه الوضع قبل خمس سنوات حين كانت ابواب التجارة مفتوحة كلية ( ).

وعموما فان السياسة الخارجية الصينية قد حدد لها ثلاثة أهداف كبرى هي: (:)

). **تدعيم التنمية الاقتصادية والتحديث**، فمنذ تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي العام بدأت الصين في التأكيد على أن التنمية الاقتصادية هدف رئيس للسياسة الخارجية، والواقع فان المصالح الاقتصادية تحل محل الأيديولوجية كأهم أهداف السياسة الخارجية.

. **تقوية البناء العسكري للمحافظة على السيادة والاستقلال**، فقد تم تسريع البناء العسكري نتيجة النزاعات الإقليمية مع الدول المجاورة وعلى أساس مبدأ الاستقلال وعدم التدخل اذ لا تسمح الصين للدول الأخرى بالتدخل في مسألة الوحدة مع تايوان خاصة الولايات المتحدة التي تحتفظ بعلاقات قوية مع تايوان.

. **تدعيم المكانة القومية بتحسين وتنويع العلاقات الخارجية** فبعد انتهاء الحرب الباردة حاولت الصين تحسين علاقاتها مع الدول التي كانت علاقاتها معها عدائية مثل كوريا الجنوبية والتقارب مع روسيا كما بذلت الصين جهودا لتحسين علاقاتها مع الدول الأوربية والشرق الأوسط.

وفي هذا الاطار يبرز تاكيد ون جياوباو رئيس مجلس الدولة الصيني ببكين في كانون الثاني (يناير) بأن العلاقات الصينية–الهندية تواجه فرصا استراتيجية مهمة ،وذلك اثناء اجتماعه مع رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ حيث قال ون ان التعاون بين الصين والهند يعتبر ذا اهمية كبيرة للسلام والرخاء في العالم .

بالمقابل اكد سينغ لرئيس مجلس الدولة الصيني ان((الهند تعلق اولوية كبيرة على تنمية شراكة تعاونية ومفيدة للجانبين مع الصين)) وقال ان الزيارات المتبادلة المتكررة التي يقوم بها قادة على مستوى عال عززت نمو العلاقات الثنائية وتشير للاصرار

([26]) جيـــرام رامـــيش ،العلاقـــات الـــصينية–الهنديـــة.. المـــر يـــصير حلـــوا. المـــصدر http://alghad.dot.jo/print.html

([27]) احمد فارس عبد المنعم . مصدر سبق ذكره . . //:.

المتبادل على تعزيز الفهم والثقة المتبادلين، كان سينغ قد وصل الى بكين في زيارة استمرت ثلاثة ايام ،وهي الاولى منذ تولي منصبه في العام .( )

وقد اختتم رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ في كانون الثاني زيارة للصين التي استغرقت ثلاثة ايام ،عقب اجرائه محادثات حققت التوافق ،وقال عنها الخبراء ،انها تمثل فصلا جديدافي العلاقات الصينية– الهندية .وقال الخبراء ان محتوى التوافق المشجع ،الذي تدرج من توقيع بيان استراتيجي مشترك بعنوان "رؤية مشتركة للقرن ال " الى اتفاقيات جوهرية مثل الاهداف التجارية الجديدة ، والمبادلات العسكرية المزمعة ،سيؤدي الى تقوية الروابط بين اكبر بلدين في اسيا .

وفيما يتعلق بالقضايا طويلة الاجل مثل نزاع الحدود ، اعرب الزعيمان عن عدم تركها تعيق العلاقات الثنائية المتشابكة للغاية بينهما ، طبقا لما ذكره ماجيالي ، الباحث بمعهد العلاقات الدولية المعاصرة بالصين وقال ((انه على الرغم من عدم مكانية حل قضية الحدود طويلة الاجل خلال زيارة واحدة ،الا ان الزعيمين حددا اطرا سياسية ، كما اظهرا مجددا أرادة سياسة تجاه المسائل التي سيتم حلها باسلوب يبعث على الرضا المتبادل في الوقت المناسب))( ).

كما اجتمع رئيس مجلس الدولة الصيني وين جياباو مع رئيسة حزب المؤتمر الوطني الهندي سونيا غاندي في الفندق الذي نزل فيه في نسيان (ابريل)العام ،حيث اجرى مباحثات معها في جو ودي بشأن العلاقات الصينية– الهندية .وقدر وين جياباو عاليا الزيارة الناجحة التي قام بها رئيس الوزراء الهندي الراحل راجيف غاندي للصين عام ، والتي ادت الى دفع العلاقات الصينية– الهندية الى الامام بخطوة واسعة ،كما نوه بحزب المؤتمر الوطني الهندي بزعامة السيدة سونيا غاندي لاهتمامه الدائم بتطوير العلاقات مع الصين ومساهمته المهمة في تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين وصرح بانه على يقين بان السيدة سونيا غاندي بصفتها

([28]) رئيس مجلس الدولة الصيني:العلاقات الصينية–الهندية تواجه فرصا استراتيجية المصدر http://arabic.people.com.en/31660/6338470.html

([29]) فصل جديد في العلاقات الصينية–الهندية مع اختتام جولة سينغ في الصين .في) كانون الثاني انترنيت

زعيمة التحالف التقدمي المتحد الحاكم ورئيسة الحزب الوطني في الهند ستلعب دورا مهما في مواصلة دفع العلاقات الصينية–الهندية الى الامام.

وقال وين جياباو ان الحكومة الصينية تهتم بتطوير العلاقات مع الهند ، وتعتبر علاقات حسن الجوار بين الصين والهند حلقة مهمة من سلسلة من الاعمال الدبلوماسية الصينية .وانه يأمل في ان تتكلل زيارته بنتائج متمثلة في نقاط ثلاث ، بفضل الجهود المشتركة مع الجانب الهندي وهي اولا التاكيد على اهمية العلاقات الثنائية بين البلدين من منظور بعيد الامد والبعد الاستراتيجي لفتح طريق التعاون الودي المستمر جيلا بعد جيل بين الاجيال الناشئة بين الصين والهند ،ثانيا اصدار مبدأ ارشادي لحل قضية الحدود بين البلدين ،من اجل ارساء القاعدة لايجاد حل منصف معقول ومقبول من قبل الجانبين لمشكلة الحدود بينهما بواسطة المشاورات المتكافئة ، على اساس مبادئ التسامح والتنازل واحترام التاريخ مع وضع الوقائع في الحسبان ، ثالثا تخطيط مشروع التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين في السنوات الخمسة المقبلة ،واستكشاف القدرات الكامنة للتعاون بينهما وتوسيع نطاقه، لدفع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين حتى تحقق تطور اسرع (30).

اما الهند فانها قد اضطرت الى التخلي عن طموحاتها الدولية وأصبحت بدرجة كبيرة منكفئة على تحدياتها الداخلية. ففي ظل حكم نهرو وحكم انديراغاندي نجحت الهند إلى – حد كبير – في أن ينظر إليها على أنها لاعب مهم في الشؤون الدولية. والقوة الإقليمية المهمة في المنطقة إلا أن التغيرات على الساحة الداخلية والأوضاع المتقلبة تميل إلى استبعاد وضع القوة الإقليمية من الهند وتضع قيودا على تحركاتها. فقد استلزمت الإصلاحات الاقتصادية تغيرا جذريا في حسابات السياسة الخارجية الهندية وتحركاتها. وما زالت الهند تعلن تمسكها بسياسة عدم الانحياز ولكن كحركة فان عدم الانحياز لم تعد تؤثر في القضايا السياسية او القضايا الاقتصادية. وتبدو الهند اليوم بدبلوماسية اقتصادية أنتجتها حديثا لعلاج أزمتها الاقتصادية فإنها مضطرة إلى الاهتمام أكثر بالمنظمات الاقتصادية مثل رابطة جنوب شرق آسيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومجموعة الخمس عشرة وتأكيد وزير الدولة الهندي للشؤون

(30) **اجتماع رئيس مجلس الدولة الصيني وين جياباو مع رئيسة حزب المؤتمر الهندي سونيا غاندي .**

المصدر http://chinaembassy.org.nz/ara/ziliao/zt/wz/cfiyara/t191725.html

الخارجية على أهمية هذا الاتجاه في تصريح له في كانون الأول بان السياسة الخارجية الهندية ستتبع سياستها الاقتصادية والتجارية ( ) .

والواقع أن المخاوف الأمنية الهندية لم تلق تفهما واذنا في جنوب آسيا، وعوضاً عن ذلك كانت الصورة العامة التي رسمت هي صورة أطماع الهيمنة الهندية على المنطقة وسوف تتزايد الاحتمالات القائمة على فرضيات الهيمنة في حالة تعريف المنطقة بالمعنى الأضيق الذي يقصر على جنوب آسيا الذي تبدو فيه الهند كبيرة بالنظر إلى حجمها فحسب، بينما ينسى أن الهند حتى في اشد أوقاتها ضعفاً (في كانون الأول كأمة مغلولة ومعنوياتها في الحضيض) كانت ما تزال القوة المتفوقة في جنوب آسيا. لكن الحقيقة أن هناك دولا اشد قوة من الهند تؤثر سياساتها في أمن الهند، وان مصالح الهند تكمن في دعم السلام والاستقرار في المنطقة، ولذلك يبقى استقرار بقية دول جنوب آسيا ووحدة أراضيها ورخاؤها عظيم الأهمية بالنسبة للهند.

أن اكبر زيادة في الطلب على الطاقة في القرن الحادي والعشرين سوف تتركز فيما يمكن تسميته بمركز الطلب على الطاقة. أي المنطقة التي تضم الصين والهند وجنوب شرق آسيا. أما قاعدة موارد الطاقة فتوجد في محيط مركز الطلب هذا، وتمتد من روسيا الآسيوية إلى آسيا الوسطى. ومن الخليج العربي إلى بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي، وتدل هذه العوامل وغيرها على أن آسيا الجغرافية (وليس آسيا المحيط الهادئ) هي التي ستكون مركز الثقل في النظام الدولي، وبما أن القوة العسكرية تعمل ضمن إطار الجغرافية السياسية وكذلك في إطار تقني – اقتصادي فان النظام العالمي الناشئ يحدد ضوابط الإطار الاستراتيجي ومعالمه لصنَّاع السياسات ( ) .

وقد تكون هذه الرؤية وراء مبادرة الصين بالاعتراف وتبادل العلاقات الدبلوماسية مع دول آسيا الوسطى عام ، وقيام رئيس الوزراء الصيني لي بنج بزيارة تلك الدول عدا طاجيكستان في نيسان عام وتأكيده أن سياسة بلاده تجاه

---

(31) احمد فارس عبد المنعم. مصدر سابق.

(32) جاسجيت سنغ. التسلح النووي والأمن الإقليمي من منظور هندي . في توازن القوى في جنوب آسيا . مصدر سبق ذكره . – .

آسيا الوسطى تحكمها أربعة مبادئ هي : (التعايش السلمي، والرخاء المشترك، وحرية الاختيار (مشيرا إلى اختيار النموذج الاقتصادي)، ودعم الاستقرار الإقليمي).

وفي إطار هذه المبادئ اتبعت الصين مجموعة من السياسات تدور حول تطوير التعاون مع دول آسيا الوسطى في مواجهة التيارات الدينية المتطرفة والانفصالية وجعل سينكيانج نموذجا للتنمية الاقتصادية يكون قادرا على اجتذاب دول آسيا الوسطى ( ) .

بالمقابل فقد تلكأت الهند في دخول الساحة في آسيا الوسطى حيث أنها ظلت منشغلة بكيفية الحفاظ على مصالحها مع روسيا، وريثة الاتحاد السوفيتي، كما أنها لم تكن متأكدة من اتجاه حركة الصعود الإسلامي في آسيا الوسطى. ولكنها قررت في منتصف العام ان لا تترك آسيا الوسطى ساحة مفتوحة للقوى المنافسة لها وتحديدا الصين وباكستان، ووظفت أدوات التعاون الاقتصادي بصفة أساسية فتم تقديم ائتمان مالي لعدد من دول آسيا الوسطى تراوح ما بين) مليون دولار و مليون دولار. كذلك سعت إلى توظيف طبيعتها العلمانية لاجتذاب النخب العلمانية الحاكمة في آسيا الوسطى فحاولت تقديم النموذج الهندي الديمقراطي العلماني كنموذج سياسي لهذه الدول (٠) .

ودوليا فان الهند تسعى لقيام نظام متعدد الأقطاب دائم وغير قائم على الهيمنة يسهم في توفير نطاق أوسع وفرصة للسلام القائم على التعاون، ويعطي هذا بدوره حافزا اكبر للتطور والرخاء البشري دون إشكال الضغط السلبية المصحوبة بعمليات الهيمنة والصراعات، وينبغي ألا يسمح للأسلحة النووية أن تلعب دورا في العلاقات الدولية. لكن الواقع هو أنها ما دامت موجودة فسوف يكون لها أثر كبير في التطورات.

وفي هذا الإطار ايضا يصبح موقف الولايات المتحدة من الصين وآسيا مهما. ذلك أن السياسات الأمريكية تتجه إلى القضاء على قدرات بعض الدول لضمان توازن متعدد القطبية أكثر انصافا في آسيا، ومن المتوقع أن يصبح التفاعل الأمريكي – الهندي

([33]) محمد السيد سليم، التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى. في محمد السيد سليم (محررا) . مصدر سبق ذكره . (– .

([34]) محمد السيد سليم، مصدر سابق . .

العامل الاستراتيجي الرئيس في آسيا تحديدا، وأسوأ سيناريو طبعا يتمثل في العودة إلى مواجهة ثنائية الأقطاب تذكرنا بالحرب الباردة، ويعتقد البعض بان ثمة حربا باردة أولية قد بداءت على هذا الأساس ( ) .

الخاتمة

تشكل العلاقات بين الصين والهند إحدى الركائز الأساسية للأمن الآسيوي والعالمي وباعتبار ان الدولتين تضمان اكثر من ربع سكان العالم فأن العلاقة بينهما لها اهمية قصوى وتمتلك الدولتان بالإضافة إلى العامل الجغرافي،قاعدة جيدة من الموارد، كما تعدان من الأسواق الجديدة للتسلح والخدمات والتقنيات مما يضمن لها دورا مركزيا في أي ترتيبات إقليمية في المستقبل.

وتعد الصين من منظور الهند الدولة الوحيدة في آسيا، إذا استثنينا روسيا التي قد تضاهيها في الحجم والقوة وعدد السكان والأهداف. وترى بكين الهند جارة طموحة تفرط في ثقتها بنفسها و ذات قوة عسكرية قد يكون للصين معها في النهاية يوم حساب.

([35]) جاسجيت سنغ .مصدر سبق ذكره . . . – . .

ان السياسة التي تحكم العلاقات الصينية – الهندية غير مفهومة بالكامل، كما أن الدور الذي تقوم به الصين في منطقة جنوب آسيا غير مفهوم، بالإضافة إلى أن الطبيعة الدقيقة للتنافس الاستراتيجي بين الصين والهند محيرة، واستحواذ الصين على تفكير الهند يشبه استحواذ الهند على تفكير باكستان.

ومنذ نهاية العداوات المعلنة أصبحت السياسة الصينية تقوم على إبقاء الهند عند حدودها وعدم السماح لها بالانفلات وذلك بإبرام التحالفات مع جيران الهند، وقد ظلت الصين تتبع سياسة الاحتواء غير المباشر والتطويق مع الهند كما أظهرت أنها خبيرة في استعمال مبيعات الأسلحة كوسيلة من وسائل إدارة السياسة الخارجية.

أما الهند ولكي تتجنب أي تخويف أو إكراه بتهديد في أي أزمة قد تنشأ مستقبلاِ قد وضعت ثقلا كبيرا على الردع وجعلته احد الجوانب الرئيسة في سياستها الأمنية. ويعتقد المحللون ان تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية هو مفتاح حل المشكلات السياسية بين الصين والهند ،وتفعيل التعاون فيما بينهما في المجالات الاستراتيجية والعسكرية وتشمل مجالات التعاون الاقتصادي المقترحة قضايا متنوعة تمتد من السياحة والطيران المدني مرورا بالشؤون المالية وصولا الى التعاون في مجال امتلاك حصص لمشاريع النفط والغاز في الخارج ولاشك في ان الشراكة الصينية مع الهند وهي (المصدر الرئيس للخدمات) قد تسحب مركز الجذب الاقتصادي والسياسي من اوربا والولايات المتحدة نحو اسيا.